Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الحياة الاقتصادية في مدينة قم حتى نهاية القرن الرابع الهجري في ضوء الروايات الإمامية: دراسة تاريخية تحليلية

علي حسين سدخان الجبوري

مدرس مساعد – وزارة التربية / مديرية تربية المثنى

Economic Life in the City of Qom until the End of the Fourth Hijri Century in the Light of Imamite Narratives: An Analytical Historical Study

Ali HUSSEIN SADKHAN AL_GBURI
Assistant Lecturer - Ministry of Education / Al-Muthanna Education Directorate
ORCID: 0009-0005-8772-0020
Email: ali.ahuaycddx@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة بناء ملامح الحياة الاقتصادية في مدينة قم حتى نهاية القرن الرابع الهجري في ضوء الروايات الإمامية والنص المحلي القمي، مع الإفادة من كتب الجغرافيا الإقليمية والدراسات الحديثة بوصفها أدوات مساندة للتحقق والتأطير، لا بدائل عن المتن الأساس. وتنطلق مشكلة البحث من ملاحظة هيمنة القراءة المذهبية والحديثية لقم في كثير من الدراسات، في حين أن استمرار المدينة بوصفها مركزًا علميًا وإماميًا يفترض وجود قاعدة مادية قائمة على الأرض والماء والطرق والخراج وآليات التبادل. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مع النقد الداخلي للمصادر، والقراءة التركيبية للشواهد المتفرقة، والالتزام بالإحالة إلى الصفحات المتحققة مباشرة قدر الإمكان. وتبين أن قم كانت مجالًا ريفيًا–حضريًا منظمًا، ارتبط بطريق إقليمي معروف في إقليم الجبل، واستند اقتصادها إلى إدارة مائية واضحة، وزراعة مروية، وبساتين، وطواحين لتحويل الغلة، فضلًا عن دفاتر ومساحات وقواعد خراج تكشف عن قابلية الإنتاج للقياس والتقنين. كما أظهرت الروايات الإمامية معرفة عملية بآليات التحويل المالي والثقة الائتمانية، كما في خبر السفتجة، وكشفت أخبار الأموال المحمولة من قم والجبال إلى الإمام ثم إلى النواب في بغداد عن وجود شبكة مالية مذهبية منتظمة قائمة على العادة والوكالة والتحقق. كذلك دلت روايات فضل زيارة فاطمة بنت موسى على نشوء باعث رمزي للحركة نحو المدينة، بما يسمح بالحديث عن نواة مبكرة لاقتصاد الزيارة من غير مبالغة في تقدير حجمه. وتخلص الدراسة إلى أن تفسير اقتصاد قم تفسيرًا أدق يقتضي النظر إليه بوصفه بنية مترابطة تجمع بين الزراعة والري والطحن والجباية والطريق والتحويل المالي والمال الإمامي والزيارة. وتوصي الدراسة بإنجاز بحوث مستقلة عن نظام المياه في قم، وتوسيع فحص نصوص الوكالة الإمامية، واعتماد معيار تحقق صارم للإحالات الصفحية في البحوث التراثية.**الكلمات المفتاحية:** الحياة الاقتصادية؛ قم؛ القرن الرابع الهجري؛ الروايات الإمامية.

Abstract

This study seeks to reconstruct the features of economic life in the city of Qom until the end of the fourth Hijri century in light of Imamite narratives and the local Qomi text, while drawing on regional geographical works and modern scholarship as supporting tools for verification and contextualization rather than as substitutes for the primary corpus. The research problem arises from the predominance of confessional and hadith-centered readings of Qom in many studies, whereas the city's continuity as a scholarly and Imamite center presupposes a material base founded on land, water, roads, taxation, and mechanisms of exchange. The study adopts the historical-analytical method, together with internal source criticism and a synthetic reading of scattered evidence, while adhering, as far as possible, to citation of directly verified pages. The study demonstrates that Qom was a

structured rural-urban center connected to a known regional route within Jibal, and that its economy rested on a clear system of water management, irrigated agriculture, orchards, and mills for processing agricultural output, in addition to registers, land surveys, and tax regulations that reveal the measurability and administrative regulation of production. Imamite narratives also reveal a practical knowledge of financial transfer mechanisms and credit-based trust, as illustrated by the report of the suftaja, while the accounts of funds conveyed from Qom and the Jibal region to the Imam and then to the deputies in Baghdad indicate the existence of an organized confessional financial network based on established custom, agency, and verification. Likewise, the traditions concerning the merit of visiting Fatima bt. Musa point to the emergence of a symbolic motive drawing movement toward the city, thereby allowing us to speak of an early nucleus of a pilgrimage economy without exaggerating its scale. The study concludes that a more precise interpretation of Qom's economy requires viewing it as an integrated structure that brought together agriculture, irrigation, milling, taxation, roads, financial transfer, Imamite finance, and visitation. It recommends undertaking independent studies on Qom's water system, expanding the examination of Imamite agency texts, and adopting a rigorous verification standard for page references in research based on premodern sources.

Keywords: Economic life; Qom; Fourth Hijri century; Imamite narratives.

المقدمة

تُعَدُّ مدينة قم من أهم مراكز إيران الإسلامية في القرون الثلاثة الأولى والرابع الهجري، غير أن حضورها في الكتابات العربية الحديثة ظلَّ في الغالب محصورًا في بعدها المذهبي والحديثي بوصفها حاضنةً مبكرةً للإمامية ومجالًا لانتشار الأسر الأشعرية والرواة. وهذه الصورة، على أهميتها، لا تكفي لتفسير كيفية تشكُّل المدينة واستمرارها؛ إذ إن أي مركز علمي أو مذهبي لا يمكن أن يرسخ من غير قاعدة مادية تؤمّن الماء، والأرض، والخراج، والطرق، ومؤسسات الخدمة، وتسمح بتكوين فائضٍ قابلٍ للحركة وإعادة التوزيع. ومن ثم فإن قراءة قم من زاوية اقتصادية لا تمثل ملحقًا خارجيًا بتاريخها، بل تمثل أحد شروط فهم هذا التاريخ نفسه.وتزداد قيمة هذا المنظور حين نلاحظ أن الجغرافيين في القرن الرابع الهجري لم يصفوا قم بوصفها موضعًا دينيًا مجردًا؛ فالاصطخري يضعها على طريق معروف في إقليم الجبل، ويذكر المسافات بينها وبين ساوة وكاشان، ويصفها بأنها مدينة خصبة، وأن ماء أهلها من الآبار، وأن بساتينها تُسقى على السواني، وفيها فواكه وأشجار فستق وبندق (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧، ٢٠١). وهذه العبارات القصيرة تكثف جملة عناصر بنيوية: طريق، وخصب، وماء مضبوط، وبساتين، وإنتاج زراعي قابل للتسويق.ويؤكد هذا الثقل ما نقله Lambton عن تقدير موازنة سنة ٣٠٦هـ، إذ يظهر منها أن قم كانت حاضرة في الحساب المالي للخلافة حضورًا ملموسًا، وهو ما يصعب التوفيق بينه وبين قراءة المدينة بوصفها مجرد موضع ديني أو روائي. وإذا وُضع هذا الشاهد الخارجي بجوار نصوص "تاريخ قم" والروايات الإمامية، أمكن الانتقال من صورة المدينة المذهبية إلى صورة المجال الاقتصادي الذي حملها وفسر استمراريتها (Lambton, 1948, p. 593).وتبرز هنا أهمية المدونة النصية الإمامية والمحلية؛ فـ"تاريخ قم" لا يقتصر على الأنساب والفضائل، بل يحفظ مادة دقيقة عن المياه، والقنوات، والطواحين، وصور الخراج، وتثبيت المال، ودفاتر الإيراد والاستخراج (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢–١٦٤؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦). كما تكشف الروايات الإمامية نفسها عن جوانب مالية واجتماعية لا تقل أهمية: خبر السفتجة في "الكافي"، وحركة الأموال القادمة من قم والجبال إلى الإمام في "كمال الدين وتمام النعمة"، وفضل زيارة فاطمة بنت موسى في "كامل الزيارات" وما يعضده في "عيون أخبار الرضا" (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢؛ الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٩؛ ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩).ومن هنا تتحدد مشكلة البحث الحالي: كيف يمكن إعادة بناء الحياة الاقتصادية في مدينة قم حتى نهاية القرن الرابع الهجري من داخل الروايات الإمامية والنص المحلي القمي، مع الاستفادة من الجغرافيا الإقليمية والدراسات الحديثة بوصفها أدوات إسناد وتحقيق لا بدائل عن المتن الإمامي؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة أخرى تتعلق بطبيعة المجال الريفي القمي، وآليات الضبط المائي والجبائي، وأدوات التبادل والتحويل المالي، ثم العلاقة بين الفائض الزراعي من جهة والمال الإمامي والزيارة من جهة أخرى.ويمتاز هذا البحث بمنهج تحريري صارم في الإحالة؛ فلا تُستعمل فيه صفحة ما لم تُفحص مباشرة من النسخة المعتمدة أو تُثبت بوضوح طباعي لا يحتمل الظن. وقد ترتب على ذلك استبعاد بعض الإحالات التي جرى تداولها في صيغ سابقة لأن صفحتها لم تثبت في النسخة المفحوصة، ثم إعادة بناء الاستشهاد على نسخ محققة أو نصوص رقمية واضحة حين أمكن ذلك. والنتيجة أن المتن الحالي أقل عددًا في بعض المواضع من النصوص المرسلة، لكنه أكثر أمانًا وملاءمةً لمعايير النشر العلمي الرصين.وبناءً على ذلك ينتظم البحث في مقدمة، وإطار نظري ضابط، ثم عنوان مستقل للدراسات السابقة، وأربعة مباحث: الأول يعالج المجال الجغرافي والريفي الحامل للاقتصاد القمي، والثاني يدرس الزراعة والري والطواحين والخراج، والثالث

يقرأ التجارة والطرق وأدوات التحويل المالي، والرابع يحلل المال الإمامي واقتصاد الزيارة والتفاعل بين الفائض المادي ورأس المال الرمزي. ثم تنتهي الدراسة إلى نتائج، وتوصيات، واستنتاجات عامة، تليها قائمة بالمصادر والمراجع، ويُلحق بها تقرير مستقل يبيّن حالات الإحالات المؤكدة من حيث التحقق الصفحي والتحقق الببليوغرافي.

الإطار النظري

١. مشكلة الدراسة

ينطلق البحث من ملاحظة أن صورة قم في الكتابات الحديثة غلب عليها البعد المذهبي والروائي، في حين بقيت عناصر الحياة الاقتصادية في المدونة الإمامية والنص المحلي القمي مبعثرة وغير مقروءة قراءة تركيبية. وتتركز المشكلة العلمية هنا في كيفية تحويل هذه الشواهد الجزئية إلى بناء تاريخي منضبط يكشف علاقة الماء والأرض والخراج والطريق والمال الإمامي والزيارة بالبنية الاجتماعية للمدينة، من غير إسقاط تصور اقتصادي متأخر على نصوص القرن الرابع الهجري.

٢. أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى بيان ملامح الاقتصاد القمي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وتنظيم الشواهد الواردة في تاريخ قم والروايات الإمامية ضمن وحدات تحليلية واضحة، وبيان الصلة بين الإنتاج الزراعي والضبط الجبائي وأدوات التحويل المالي والزيارة، مع الالتزام بالتثبت الصفحي في جميع الإحالات.

٣. فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن قم لم تكن مركزًا مذهبيًا منفصلًا عن مادته الاجتماعية، بل مدينةً يعمل فيها المجال الريفي، ونظام الماء، والطحن، والخراج، والطريق، والمال الإمامي، والزيارة ضمن بنية واحدة متساندة. كما تفترض أن المدونة الإمامية، إذا قُرئت مع النص المحلي والجغرافيا الإقليمية، تكشف اقتصادًا اجتماعيًا قابلًا لإعادة البناء التاريخي.

٤. حدود الدراسة

تقتصر الدراسة مكانيًا على مدينة قم وما يتصل بها من قرى ورساتيق وضياع، وزمانيًا على ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري. واعتمد هذا التحديد لأن مادتها الأساسية ترصد تشكل المدينة ووظائفها الاقتصادية ضمن هذا الأفق قبل التحولات المشهدية اللاحقة.

٥. المصطلحات الإجرائية

الحياة الاقتصادية: يُقصد بهذا المصطلح في هذا البحث مجموعَ البنى والعلاقات والعمليات التي تُنتج المعاش في قم وتحوّله إلى موارد قابلةٍ للاستعمال الاجتماعي والإداري؛ أي الزراعة المروية، واستثمار البساتين، وحقوق الماء، والطواحين، والخراج، ومسالك النقل، وأدوات التحويل المالي، والخدمات التي تولدت عن حركة الوفود والزيارة. وعليه فالمصطلح لا يُستعمل هنا بوصفه تعريفًا عامًا للاقتصاد، بل بوصفه أداةً تشغيلية لتنظيم الشواهد المتفرقة في "تاريخ قم" والروايات الإمامية ضمن وحدات مترابطة: إنتاج، وتحويل، وجباية، وتداول، وإعادة توجيه للمال. ومن ثم ستُقرأ أخبار الكواريز والطواحين وصور الخراج وحمل الأموال إلى الإمام لا بوصفها أخبارًا متجاورة فحسب، بل بوصفها حلقاتٍ في بنية اقتصادية واحدة تفسر استقرار قم ووظيفتها داخل المجال الإمامي والإقليمي (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢–١٦٤؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦؛ الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢)قم: يُراد بقم في هذا البحث المدينةُ مع مجالها الريفي والإداري المتصل بها: قراها، وضياعها، ومياهها، ودفاتر خراجها، لا النواةَ العمرانية وحدها. وهذا التحديد تفرضه طبيعة المصدر المحلي نفسه؛ فمادة قم في المصادر لا تفصل بين القصبة والإقليم فصلًا حادًا، بل تعرض المدينة وريفها ضمن وحدة اسمية ومالية واحدة. كما ينسجم ذلك مع الملاحظة الحديثة التي ترى أن قم في العصر الوسيط لم تكن منفصلةً عن ريفها بهوية مدينية مستقلة تمامًا، بل كانت تحمل الاسم نفسه الذي يحمله الإقليم المحيط بها. ولهذا فكل ورودٍ للفظ "قم" في هذا البحث ينبغي أن يُفهم على أنه إحالة إلى وحدة حضرية–ريفية مترابطة، لأن هذا هو المستوى الذي تظهر فيه الدلالة الاقتصادية للمدينة بوضوح (Lambton, 1990, p. 322)القرن الرابع الهجري: لا يُستعمل هذا المصطلح هنا استعمالًا تقويميًا محضًا، بل بوصفه أفقًا تحليليًا تنتهي عنده الشواهد الأقرب إلى البنية الاقتصادية التي يسعى البحث إلى إعادة بنائها. فالنصُّ المحلي المؤسس، أعني "تاريخ قم"، أُلِّف أصلُه العربي سنة ٣٧٨هـ/٩٨٨–٩٨٩م، كما أن أوصاف الجغرافيين الإقليميين لقم وما في المدونة الإمامية من أخبار الأموال والزيارة تقع داخل هذا الأفق أو على تماس مباشر معه. ولذلك فاختيار نهاية القرن الرابع ليس إجراءً زمنيًا اعتباطيًا، بل اختيارٌ منهجي يحدّ من إسقاط التحولات المشهدية والاقتصادية اللاحقة على مرحلةٍ أسبق، ويجعل مادة البحث أقرب إلى التكوين التاريخي الذي يريد وصفه لا إلى تطوراته المتأخرة (Lambton, 1948, p. 586؛ الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧–٢٠١).

الروايات الإمامية: يُقصد بهذا المصطلح في هذه الدراسة المدونةَ الخبرية التي حفظتها المصنفات الإمامية القريبة من أفق الدراسة، ولا سيما "الكافي" و"كمال الدين وتمام النعمة" و"كامل الزيارات" و"عيون أخبار الرضا"، مع الإفادة من "تاريخ قم" بوصفه نصًا محليًا متصلًا بالمجال القمي. ولا تُستعمل هذه الروايات هنا استعمالًا عقديًا أو فضائليًا محضًا، بل تُقرأ قراءةً تاريخية نقدية لاستخراج ما تنطوي عليه من معطيات عن المال، والوكالة، والتحويل، والوفود، والزيارة، ثم تُقارن بالمادة الجغرافية والمحلية لتقدير قيمتها التفسيرية. وعلى هذا الأساس فالرواية الإمامية في البحث ليست بديلًا من المصدر الاقتصادي المباشر، لكنها شاهد اجتماعي ومالي يمكن أن يكشف، بعد النقد والتركيب، عن آليات الثقة والتحويل والحركة داخل المجتمع القمي (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢؛ الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٩؛ ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩).

٦. المنهج وأدوات المعالجة

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، مع الإفادة من النقد الداخلي للنصوص، والمقارنة بين الشاهد المحلي والشاهد الجغرافي والشاهد الروائي. ووظيفة هذا الإطار هي ضبط مسار الاستدلال: من النص الجزئي إلى الدلالة الاجتماعية، ثم إلى التركيب التاريخي المحدود بما تسمح به الصفحات المتحققة. ويُعامل التثبت الصفحي في هذه الدراسة بوصفه جزءًا من المنهج نفسه؛ إذ لا تُعتمد إحالة ما لم يثبت موضعها من النسخة المعتمدة أو من نسخة رقمية واضحة يمكن الرجوع إليها.

٧. النموذج التفسيري

يقوم النموذج التفسيري على قراءة قم بوصفها مجالًا حضريًا–ريفيًا تتساند فيه خمسة عناصر: الأرض والماء، والطحن والخراج، والطريق والتبادل، والمال الإمامي، والزيارة. ولا يُستخلص من هذا النموذج أي حكم مسبق؛ بل يُتخذ أداة لتنظيم المباحث ووزن النتائج على قدر ما يثبته المصدر.

الدراسات السابقة

١. الدراسات العربية

أفادت الدراسات العربية الحديثة، ولا سيما دراستا الكطراني ورجه عن الحياة الاقتصادية والحياة الثقافية والعلمية في قم، في لفت الانتباه إلى أهمية المدينة داخل العصر العباسي، إلا أن معالجتها جاءت أوسع زمنيًا من حدود هذه الدراسة، ولم تجعل المدونة الإمامية محور البناء التحليلي المباشر (الكطراني ورجه، ٢٠٢١أ، ص١٢٧–١٤٦؛ الكطراني ورجه، ٢٠٢١ب، ص١٩٣–٢١٨).

٢. الدراسات الأجنبية

أما الدراسات الأجنبية فقد قدمت تأطيرًا مهمًا لتاريخ قم المحلي ولعلاقة المدينة بريفها، كما عند Lambton وDrechsler وPourshariati، وأسهمت أعمال Newman وModarressi وTakim والصراف في تأطير البيئة الإمامية التي تتحرك فيها المادة الروائية، في حين تفيد ملاحظات Meisami وRosenthal في تقويم الكتابة التاريخية المحلية وقراءة المصنفات التاريخية في سياقها النوعي، وتفيد دراسة Kuran في تفسير أدوات التحويل المالي في الاقتصاد الإسلامي الوسيط من منظور اقتصادي مقارن (Lambton, 1948, pp. 586–596؛ Lambton, 1990, pp. 322–339؛ Pourshariati, 2000, pp. 133–164؛ Pourshariati, 1998؛ Drechsler, 1999؛ Newman, 2000؛ Modarressi, 1993؛ Takim, 2006؛ الصراف، ٢٠١٥؛ Kuran, 2005, pp. 593–615؛ Meisami, 2007؛ Rosenthal, 1968).

٣. الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسةٍ تقصر مادتها على ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وتبني صورة الاقتصاد القمي من داخل المدونة الإمامية والنص المحلي القمي بإحالاتٍ صفحية متحققة، مع وصل ذلك بالجغرافيا الإقليمية والدراسات الحديثة من غير إحلالٍ لها محل المصدر الأولي.

المبحث الأول: المجال الجغرافي والريفي الحامل للاقتصاد القمي

١. موقع قم على طرق الجبل

تكشف الجغرافيا الإقليمية أن قم لم تكن معزولة عن المسالك الرئيسة في إقليم الجبل؛ فالاصطخري يذكر أن المسافة من ساوة إلى قم اثنا عشر فرسخًا، ومن قم إلى قاشان اثنا عشر فرسخًا أيضًا (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧). ويعني ذلك أن المدينة كانت نقطة وسطية على محور عبور معلوم، لا سيما إذا استحضرنا أن هذا التوازن النسبي في المسافات يجعل من قم موضعًا صالحًا لاستقبال الحركة، وتجميع بعض غلات الريف التابع، وربط المجال المحلي بمراكز مجاورة داخل الإقليم.

ولا ينبغي المبالغة في تحويل هذا المعطى إلى وصف لمدينة تجارية كبرى؛ فالمصدر لا يقول ذلك. لكنه يثبت قدرًا لازمًا من الاندماج في شبكة الحركة الإقليمية، وهو اندماج ذو أثر اقتصادي مباشر؛ لأن المجال الزراعي الواسع لا يتحول إلى قيمة كاملة إلا إذا وُجدت طرق يمكن أن تحمل جزءًا من فائضه، كما أن الطريق لا ينتج نفعًا إلا إذا صادف مدينة قادرة على الإيواء والخدمة والوساطة. ومن ثم فإن الطريق هنا ليس خلفية جغرافية، بل أحد شروط قيام السوق والحركة المالية في قم (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧؛ Lambton, 1990, pp. 322–323).

٢. خصب المدينة وسماتها الإنتاجية

ويصف الاصطخري قم بأنها مدينة خصبة، وأن ماء أهلها من الآبار، وأن بساتينها تُسقى على السواني، وأن فيها فواكه وأشجار فستق وبندق (الاصطخري، ١٩٢٧، ص٢٠١). وهذه العناصر مجتمعة تكشف أن اقتصاد قم لم يكن اقتصاد مطر عارض أو زراعة معيشية ضيقة، بل اقتصادًا مرويًا يعتمد على ضبط الماء، ويستثمر في البساتين والأشجار ذات القيمة السوقية الأعلى من مجرد زراعة الحبوب.وتكمن الدلالة الاقتصادية لهذا الوصف في أن الاستثمار البستاني يحتاج إلى انتظام في السقي، وصبرٍ زمني في الغرس، وقدرة على حمل المحصول وتداوله؛ لذلك فإن ذكر الفستق والبندق والفواكه ليس مجرد زينة وصفية في النص، بل علامة على نمط إنتاجي مركب نسبيًا. وعندما يقترن هذا الوصف بالطريق الإقليمي، تتضح صورة مركز ريفي–حضري يجمع بين قاعدة إنتاجية وبين قابلية للتصريف والتبادل (الاصطخري، ١٩٢٧، ص٢٠١).

٣. المجال الريفي والسجلات المحلية

ولا يقدّم النص المحلي الريفَ القمي بوصفه هامشًا خارجيًا للمدينة، بل بوصفه نطاقها الفعلي في الإدارة والجباية. وتفيد دراسة Lambton أن قم في العصر الوسيط لم تكن متميزة عن ريفها بهوية مدينية منفصلة، بل كانت المدينة والإقليم يحملان الاسم نفسه ويكوّنان وحدةً إدارية واقتصادية واحدة؛ وهو ما يفسر لماذا تنتقل مادة "تاريخ قم" بسهولة من أخبار المواضع والأنهار والضياع إلى أخبار المال والاستخراج من غير شعورٍ بانتقالٍ بين مستويين منفصلين (Lambton, 1990, p. 322).وتظهر قيمة هذا المنظور في أن الكتاب لا يكتفي بتسمية المواضع، بل يحيل إلى دفاتر ودساتير وأوامر موقعة، كما في أخبار ديوان الماء وصور الخراج والمال المستخرج، حتى يقول في سياق الحسابات إن بعض الأموال «مثبت» في الديوان وإن «الكتب والدستورات بإمضاء» العامل كانت ناطقة بها؛ فالمجال الريفي هنا منظور إليه بوصفه مادة قابلة للتسجيل والاحتساب والمراجعة، لا مجرد ضواحٍ ملحقة بالمدينة (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦).

٤. الدلالة الاقتصادية للمجال القمي

إذا جُمعت شواهد الطريق والخصب ودواوين الماء وصور الخراج، ظهرت قم بوصفها مركزًا لإقليم اقتصادي منظم أكثر من كونها تجمعًا عمرانيًا محدودًا. فالوحدة القمية في النصوص ليست وحدة سكانية فحسب، بل وحدةُ إدارةٍ واستخراجٍ وتدوين، وهو ما يمنح البحث الاقتصادي في قم أساسًا منهجيًا صلبًا، ويجعل قراءة المدينة من زاوية البنية الاقتصادية ضرورةً تفسيرية لا ملحقًا خارجيًا.ويُسند هذا الاتجاه ما نقلته Lambton من تقدير موازنة سنة ٣٠٦هـ، إذ تذكر – نقلًا عن von Kremer – أن تقدير قم بلغ 197,229 دينارًا للخراج و80,229 دينارًا للضيَاع. وهذه الأرقام لا يُتعامل معها هنا بوصفها حسابًا نهائيًا مغلقًا، بل بوصفها شاهدًا على أن قم كانت حاضرة في لغة التقدير المالي العباسي حضورًا لا ينسجم مع صورة المدينة الدينية المجردة (Lambton, 1948, p. 593).

المبحث الثاني: الزراعة والري والطواحين والخراج

١. نقل الماء إلى الضياع والمزارع والبساتين

من أوضح نصوص "تاريخ قم" في هذا الباب ما يذكر أن المياه كانت تُساق إلى الضياع والمزارع، كما كانت تُحوَّل إلى داخل المدينة لري الباغات والبساتين وبعض المنافع المحلية (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩). وهذه الإشارة ذات دلالة دقيقة؛ لأنها لا تكتفي بإثبات وجود ماء، بل تربط الماء مباشرةً بوحدات إنتاج محددة: ضيعة، ومزرعة، وبستان، وساحة حضرية.ولا يقتصر أثر الماء هنا على الإيصال المادي إلى الأرض؛ فالنص يبين أن بعض هذه المياه كان يذهب إلى ضياع ومزارع، وبعضها إلى قصبة ممجان، وبعضها إلى داخل المدينة لأجل الباغات والبساتين والمنافع والمصالح. وهذه الملاحظة مهمة؛ لأنها تكشف أن الشبكة المائية كانت تربط القرية والقصبة والمدينة في دورة واحدة، وأن الماء كان وسيطًا في إنتاج الغذاء، وفي إنعاش البساتين، وفي خدمة العمران نفسه (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩).ومن الناحية الاقتصادية، يعني ذلك أن قيمة الماء في قم لم تكن قيمةً زراعية صرفة، بل قيمة مركبة؛ إذ يرفع القدرة على الزراعة، ويثبت البساتين، ويغذي مواضع الاستقرار والخدمة. وهذا ما يجعل وصف الاصطخري للمدينة بالخصب ووصفه بساتينها المروية على السواني منسجمًا مع الشهادة المحلية، لا وصفًا جغرافيًا عابرًا (الاصطخري، ١٩٢٧، ص٢٠١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩).

٢. حقوق الماء والإدارة المحلية

وتزداد الصورة وضوحًا حين يذكر "تاريخ قم" أن الماء كان له ديوان مستقل، وأنه كان في يد معتمدي آل سعد، وأنه كان يُباع ويُشترى وتُجرى فيه الحوالة والهبة، مع ذكر قيم مالية لحقوق الانتفاع المائي (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢). وهذه شهادة بالغة الأهمية؛ لأنها تنقل الماء من مستوى المنفعة الزراعية العامة إلى مستوى الحق المالي القابل للتقويم والتصرف.ومن الوجهة الاقتصادية، يعني ذلك أن المورد المائي في قم كان جزءًا من بنية ملكية وانتفاع وإدارة، لا مجرد وسيلة تقنية للسقي. وحين يربط النص بين تغيّر السلطة وغلبة الديلم وبين تبدل بعض أنماط التصرف في الأرض والماء، فإنه يبيّن أن التنظيم المائي كان وثيق الصلة بالبنية السياسية والجبائية الأوسع، وهو ما يتسق مع ملاحظات Lambton عن التحولات الزراعية والإقطاعية في البيئة الإيرانية الوسيطة (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢؛ Lambton, 1948, p. 592).والأكثر دلالةً أن النص يسجل تقويم الحصة المائية نفسها، لا مجرد ذكرها؛ فحين ترتفع قيمة «المستقة» من مائةٍ وعشرين دينارًا إلى مائتي دينار، فهذا يعني أن حق الانتفاع بالماء صار مالًا قابلًا للتسعير والمقارنة والنقل. ومن ثم فالماء في قم ليس موردًا عامًا مائعًا، بل أصلٌ اقتصادي ذو قيمة سوقية نسبية يمكن أن ينعكس على قيمة الأرض وعلى قدرة المزارع على الاستمرار (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢).كما يفيد خبر إبطال الديلم لديوان الماء وإدخال الإقطاعات أن التغير السياسي كان يعيد تشكيل نظام الانتفاع بالمورد المائي نفسه. وهذه نقطة تحليلية مهمة؛ لأن التحول من الملكية الخاصة إلى أملاك التاج ثم إلى الإقطاع، كما تذكر Lambton في سياقات فارسية مقاربة، لا يبدل مالك الأرض فقط، بل يعيد تعريف من يملك حق الجباية والتحكم في الفائض الزراعي (Lambton, 1948, p. 592; القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢).

٣. الطواحين وتحويل الغلة الزراعية

ويحفظ "تاريخ قم" شاهدًا استثنائيًا بذكره أن طواحين قم بلغت إحدى وخمسين طاحونة، منها تسع وثلاثون عامرة واثنتا عشرة خربة، ثم يورد خبر استحداث طاحونة في أوائل السبعينيات من القرن الرابع الهجري (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٣–١٦٤). وتدل هذه المادة على أكثر من مجرد وجود آلات طحن؛ إذ إن الطاحونة لا تقوم إلا بوجود غلة متكررة، ومورد مائي أو طاقة تشغيل، ومنفعة تجعل صيانتها واستحداثها معقولين اقتصاديًا.

ومن ثم فإن خبر الطواحين يرفع دلالة النص من "وجود زراعة" إلى "وجود جهاز اقتصادي لتحويل الزراعة إلى منفعة متداولة". فالطاحونة تمثل الحلقة التي تنقل الحبوب من صورة المادة الخام إلى صورة قابلة للاستهلاك اليومي والتسويق والجباية. كما أن التفريق بين الطواحين العامرة والخربة يكشف حركةً اقتصادية لا سكونًا: ازدهارًا في مواضع، وتراجعًا في أخرى، واستثمارًا ما يزال حيًا في أواخر القرن الرابع (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٣–١٦٤)ويكشف هذا النص أيضًا أن الطاحونة كانت وحدةً اقتصادية تربط بين وفرة الماء وكثافة الزراعة ووجود طلب يومي على الطحن. فكون اثنتي عشرة طاحونة خربة لا يقل دلالة عن كون تسع وثلاثين عامرة؛ لأنه يشير إلى أن البنية الإنتاجية في قم كانت عرضة للتفاوت بين موضع وآخر تبعًا للماء والصيانة وحجم الغلة. وبذلك فإن عدَّ الطواحين ليس مجرد وصفٍ آلي، بل قياسٌ غير مباشر لدرجة حيوية الدورة الزراعية نفسها (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٣–١٦٤).

٤. المساحة والخراج والضبط المالي

أما في باب الجباية، فإن قيمة "تاريخ قم" لا تكمن في الرقم المفرد وحده، بل في كشفه البنية الدفترية التي يُنتج بها هذا الرقم. فالنص يسجل مقادير المال، ويحوّلها من دراهم إلى دنانير، ويميز بين الأصل والباقي والموضوع والمستخرج، ثم يحيل إلى ديوان وأوامر وكتب ودستورات نافذة. وهذه لغة إدارة مالية ناضجة نسبيًا، لا لغة وصف إنشائي للجباية (القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦).وتزداد هذه الدلالة وضوحًا حين يصرح النص بأن بعض المبالغ «مثبت» في الديوان، وأن الكتب والدساتير بإمضاء العامل تنطق بها، ثم يورد مجاميع دقيقة لما استخرج وما وُضع وما بقي. وهذا يعني أن الخراج في قم كان مجالًا للكتابة والمراجعة والاحتجاج الإداري، لا مجرد استيلاء مالي مباشر. ويؤيد هذا ما نقلته Lambton عن تقدير موازنة سنة ٣٠٦هـ، بما يثبت أن قم كانت تُدرَك في الحساب المالي العباسي بوصفها وحدة قابلة للتقدير والاستخراج المنتظم (القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦؛ Lambton, 1948, p. 593).ومن ثم فالأدق في قراءة الخراج القمي أن يُنظر إليه بوصفه نتيجة تفاعل بين الأرض والماء والعمل والدفتر؛ أي بين البنية الإنتاجية والبنية الكتابية معًا. وهذه النتيجة تساعد على تفسير لماذا كانت أخبار المساحة والتحويل إلى الديوان في قم مفصلية لفهم الاقتصاد، لا ملحقًا إداريًا منفصلًا عنه.

المبحث الثالث: التجارة والطرق وآليات التبادل

١. من الطريق الإقليمي إلى السوق المحلي

إذا كانت الزراعة قد منحت قم عمقها المادي، فإن الطريق منحها القدرة على تجاوز الانغلاق المحلي. فالمسافات التي ذكرها الاصطخري بين قم وجيرانها في إقليم الجبل تدل على أن المدينة واقعة على شبكة انتقال عملية (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧). كما أن الدراسات الحديثة عن قم في العصر العباسي تؤكد أن الطرق الداخلية والخارجية وما يرتبط بها من خانات ومرافق كانت من العناصر المنشِّطة للحركة الاقتصادية في المدينة (الكطراني ورجه، ٢٠٢١أ، ص١٢٧–١٤٦)والأثر الاقتصادي للطريق لا يتمثل فقط في نقل السلع، بل في إيجاد خدمات مرافقة: نزول، وإطعام، وشراء، ووساطة، وربما تخزين مؤقت. فالمدينة الواقعة على مسلك معروف تكتسب منفعة مزدوجة: منفعة تصريف فائضها الزراعي، ومنفعة خدمة الحركة العابرة. وهذه الملاحظة تفسر كيف أمكن لقم أن تؤدي دورًا تبادليًا معتبرًا من غير أن تُساوى بالمراكز التجارية الكبرى.ويُظهر خبر الأموال المحمولة من قم والجبال أن هذا الطريق لم يكن طريق سلع فحسب، بل طريق تحويلات مالية وشخوصٍ يحملون الأموال بوصفهم وكلاء لأربابها؛ فالمسلك الذي يسمح بخروج الغلة يسمح أيضًا بخروج القيمة النقدية وإيصالها إلى مراكز أبعد. ومن هنا فإن وظيفة الطريق في قم ينبغي أن تُفهم بوصفها بنيةً لوجستيةً للتبادل المادي والمالي معًا، لا مجرد خط جغرافي على الخريطة (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٩؛ الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧).

٢. السفتجة بوصفها أداة تحويل مالي

وتقدم رواية السفتجة في "الكافي" شاهدًا فريدًا على درجة من التعقيد المالي داخل البيئة المتصلة بقم. فالنص يذكر السفتجة في سياق مطالبة بدين مؤجَّل وتحويلٍ مالي مرتبط بالمسافة والثقة، وهو ما يجعلها شاهدًا على أداةٍ لا تنقل النقد جسدًا بل تنقل قيمته عبر التزام مضمون (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢).وتزداد أهمية هذا الخبر حين نضعه بجوار تفسير Kuran للسفتجة بوصفها أداةَ ائتمان مكتوب لتحويل المال إلى موضع آخر من غير حمل النقد نفسه، بما يخفف أخطار الطريق ويخفض كلفة الحركة (Kuran, 2005, pp. 601–602). لكن المنهج الرصين يقتضي هنا أمرين: ألّا نحوّل السفتجة إلى "نظام مصرفي" بالمعنى الحديث، وألّا نهمل في الوقت نفسه دلالتها الواضحة على أن المجتمع الذي يحفظ خبرها يعرف نقل القيمة عبر الذمة والوسيط والثقة، لا عبر الحمل المادي للنقد وحده.وتكمن أهمية تحليل Kuran في أنه يوضح كيف كانت السفتجة تقلل مخاطر الطريق من خلال دفع وكيلٍ في الموضع الآخر بدل حمل النقد، ثم يبين في الوقت نفسه سبب الجدل الفقهي حولها: لأن أجر الوسيط قد يتضمن – عمليًا – منفعة زمنية ناشئة من بقاء المال في يده إلى حين التسديد. ومن ثم فإن السفتجة تجمع بين وظيفتين: وظيفة السلامة من أخطار النقل، ووظيفة الائتمان غير الصريح؛ وهما معًا من علامات نضج التبادل، لا من سمات الاقتصاد البدائي (Kuran, 2005, pp. 601–602).

٣. الثقة والسمعة والوكالة في السوق القمي

ولا تكشف رواية السفتجة عن أداة مالية فقط، بل عن بنية اجتماعية تجعل هذه الأداة ممكنة. فالمشهد الذي يشتبك فيه الانتماء القمي والاتهام بالرفض، ثم ينتهي إلى إقرار المدين بالوفاء، يدل على أن السمعة والانتماء والقدرة على استثارة الجمهور كانت عناصرَ مؤثرة في إنفاذ الحق المالي (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢).وهذا مهم في قراءة السوق القمي؛ لأن التبادل البعيد لا يقوم بالنصوص القانونية وحدها، بل يقوم كذلك برأس مال أخلاقي واجتماعي يضمن الثقة ويحد من مخاطر النكول. وعلى هذا الأساس فإن السوق في قم لا يُقرأ فضاءً محايدًا خالصًا، بل شبكة علاقات يتجاور فيها الدين والهوية والائتمان والوساطة، وهي ملاحظة تمهد مباشرة لفهم المال الإمامي في المبحث الرابع.وهذه البنية الاجتماعية للثقة لا تظهر في السفتجة وحدها، بل تظهر أيضًا في آليات التحقق من المال الإمامي؛ إذ لم يقبل وفد قم والجبال تسليم المال إلا بعلامة مألوفة، ثم عُيّن لهم بعد ذلك رجال ببغداد يحمل إليهم المال وتخرج من عندهم التوقيعات. ومؤدى ذلك أن الوسط القمي كان يعرف أشكالًا متقدمة من التحقق الشخصي والمؤسسي معًا، وهو شرط أساسي لعمل أي تحويل بعيد، سواء أكان سوقيًا أم مذهبيًا (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٨–٤٧٩؛ الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢).

٤. من الفائض الزراعي إلى الحركة المالية

إذا قُرئت السفتجة مع أخبار الماء والطواحين وصور الخراج، أمكن رؤية آلية انتقال القيمة في قم من الحقل إلى التبادل المالي. فالإنتاج الزراعي يولّد الغلة، والطاحونة تحوّلها إلى منفعة قابلة للاستهلاك والسوق، والديوان يقدّرها في لغة المال، ثم تأتي أداة مثل السفتجة لتفتح إمكان نقل القيمة بين الأمصار من غير حمل النقد نفسه (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٣–١٦٤؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦؛ الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢)ولا يعني هذا أن قم كانت مركزًا ماليًا مستقلاً عن المدن الكبرى، بل يعني أن فائضها الزراعي والجبائي

كان قادرًا على الدخول في أنماط من التداول تتجاوز حدود الاستهلاك المباشر. ومن هذه الزاوية يغدو المبحث التجاري جزءًا من تفسير البنية الاقتصادية كلها، لا مبحثًا منفصلًا عن الزراعة والخراج والوكالة.وتفيد المقارنة الاقتصادية الأوسع أن البيئة الإسلامية الوسيطة عرفت، إلى جانب bills of credit القابلة للصرف في أمصار بعيدة، أشكالًا أخرى من مذكرات الدفع المحلية والتحويلات المباشرة، وهو ما يجعل ظهور السفتجة في الخبر الإمامي جزءًا من أفق أوسع من الممارسات المالية لا حالةً شاذةً معزولة. لكن هذا لا يجيز تجاوز الدليل إلى القول بوجود «مصارف» قمية؛ فالأوثق أن نقول إن قم كانت قادرة على إدخال فائضها في شبكة من أدوات التحويل المتاحة في اقتصاد المنطقة (Kuran, 2005, pp. 603–604).

المبحث الرابع: المال الإمامي واقتصاد الزيارة والتفاعل بين الفائض والرمز

١. وفود قم والجبال بالأموال على الرسم والعادة

يقدِّم "كمال الدين وتمام النعمة" شاهدًا بالغ الأهمية على انتظام المال الإمامي القادم من قم والجبال؛ إذ يذكر أنه لما تُوفي الحسن العسكري جاءت وفودٌ من قم والجبال بالأموال التي كانت تُحمل "على الرسم والعادة"، ولم تكن قد علمت بخبر الوفاة بعد (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٨). والمغزى الاقتصادي في هذه العبارة لا يتعلق بمقدار المال، لأن النص لا يحدده، بل بكون الحمل واقعًا على الرسم والعادة، أي في صورة دورية مستقرة لا في صورة تبرعات منفصلة غير منتظمة.إن انتظام الحمل على الرسم والعادة يعني أن قم لم تكن فقط بيئة تعاطف ديني، بل بيئة تُنتج فائضًا قابلًا للجمع والتسليم عبر وكلاء أو وجهاء أو وفود تمثل الجماعة. وهذا يكشف عن طبقة مالية فوق القاعدة الزراعية والتجارية: طبقة من المال ذي الوجهة المذهبية، تُنظمها الثقة والوكالة والعادة الجارية. ومن الناحية الاجتماعية يفترض هذا النمط وجود وعاء محلي للجمع، وحفظ للمال، وقدرة على التمثيل أمام مركز الإمامة.والأدق أن يُقرأ هذا الخبر بوصفه خبرًا عن انتظام المال لا عن مجرد فضله؛ فالقوم يميزون صراحة بين «أرباب المال» وبين من حضروا به بصفتهم «مستأجرين» أو «وكلاء»، وهذا يكشف عن وجود مسافة تنظيمية بين المالك والحامل والجهة المستحقة. ومن الناحية الاقتصادية، لا تظهر هذه البنية إلا حيث يوجد مال مجموع، وحفظ، ونقل، ومحاسبة ضمن دورة متكررة لا حادثة منفردة (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٨).

٢. من قم إلى بغداد: النواب واستمرار الشبكة

وتتضح بنية هذه الشبكة أكثر حين يذكر الخبر نفسه أن القوم امتنعوا من تسليم المال إلا بعلامة جرت بها العادة مع الإمام، ثم إن الغلام وصف لهم جملة المال وحمل فلان وفلان، وأمرهم بعد ذلك ألا يحملوا إلى سرّ من رأى شيئًا من المال، لأن ببغداد رجالًا يحمل إليهم المال وتخرج من عندهم التوقيعات (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٨–٤٧٩). وهذه العبارة تفتح مجالًا تحليليًا واسعًا؛ إذ تدل على أن قم كانت مندمجة في نظام مالي مذهبي لا يقف عند لحظة الإمام المباشر، بل يستمر عبر النواب المعيّنين في بغداد.ويعني ذلك أن حركة المال الإمامي لم تكن انفعالًا محليًا مغلقًا، بل جزءًا من شبكة جغرافية تربط قم بالعراق عبر قنوات تمثيل معروفة. وهنا تتقاطع البنية التجارية مع البنية المذهبية مرة أخرى: فلا يمكن نقل الأموال على هذا النحو من غير طريق، ولا من غير ثقة، ولا من غير فائض سابق، ولا من غير قدرة على التحقق من الجهة المستحقة. ولذلك فإن هذا الخبر يكشف كيف يندمج الاقتصاد المادي بالاقتصاد الرمزي داخل المجتمع الإمامي.كما أن انتقال مركز التسليم بعد ذلك إلى بغداد لا يعني انقطاع الدور القمي، بل يدل على اندراج قم في شبكة أوسع تتوزع فيها الوظائف بين نقطة جمعٍ محلية، ومسار نقل، ومركز تحقق وإصدار للتوقيعات. وهذا التقسيم الوظيفي يشبه – من حيث المبدأ – ما نراه في بعض أدوات الائتمان والتحويل: جهة منشئة للقيمة، ووسط ناقل، وجهة مبرئة للذمة. والفرق هنا أن الحافز مذهبي، لكن الآلية في جوهرها تعتمد على الضبط والثقة والتوثيق (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٨–٤٧٩؛ Kuran, 2005, pp. 601–602).

٣. فضل زيارة فاطمة بنت موسى وبدايات اقتصاد الزيارة

أما نصوص الزيارة فتقدم شاهدًا أكثر تحديدًا في هذا الباب؛ فابن قولويه أفرد في "كامل الزيارات" بابًا بعنوان فضل زيارة فاطمة بنت موسى بن جعفر بقم، وروى فيه عن ابن الرضا عليه السلام: "من زار قبر عمتي بقم فله الجنة" (ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦). ويعضد الصدوق هذا المعنى في "عيون أخبار الرضا" في باب "ما جاء عن الرضا عليه السلام في ثواب زيارة فاطمة بنت موسى بن جعفر عليه السلام بقم"، وفيه النص: "من زارها فله الجنة" (الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩).ولا تقوم القيمة التاريخية لهذه الأخبار على تحويلها إلى إحصاءات للزوار أو حجم الإنفاق؛ فالنصوص لا تسمح بذلك. وإنما تقوم على أن موضع القبر صار مقصدًا تعبديًا معلومًا في الذاكرة الإمامية قبل نهاية القرن الرابع، وهذا وحده يكفي للقول بوجود باعث منتظم للحركة نحو المدينة. وكل حركة زيارة، مهما كان حجمها، تولّد بدرجات متفاوتة طلبًا على الطعام

والمبيت والشراء والهبات وخدمة الطريق. وعليه فإن الأوثق علميًا هو الحديث عن نواة مبكرة لاقتصاد الزيارة، لا عن اقتصاد مشهدي ضخم بالمفهوم اللاحق.وتنبغي الإضافة هنا إلى أن أثر الزيارة الاقتصادي لا يبدأ من تضخم أعداد الزوار، بل من ثبات الدافع إلى الحركة. فمتى ثبت في الذاكرة الإمامية أن لقبرٍ في قم ثوابًا مخصوصًا، صار احتمال القصد إليه احتمالًا اجتماعيًا مستمرًا، ولو على نطاق محدود. وهذا وحده يكفي لافتراض نشوء خدمات صغيرة حول الوصول والإقامة والشراء والهبة، أي نشوء طبقة خدمية ملتصقة بالفعل التعبدي نفسه (ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩).

٤. التفاعل بين الفائض الزراعي ورأس المال الرمزي

تكشف المادة كلها، عند جمعها، أن اقتصاد قم حتى نهاية القرن الرابع كان اقتصادًا متعدد الطبقات. ففي طبقته الأولى نجد الأرض والماء والبساتين والطواحين والخراج المكتوب في الدواوين (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢–١٦٤؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦). وفي طبقته الثانية نجد الطريق وأدوات التحويل والثقة الائتمانية (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧؛ الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢). وفي طبقته الثالثة نجد المال الإمامي وحركة الزيارة بما يحمله كل واحد منهما من رأس مال رمزي قابل للتحول إلى منفعة وخدمة وعلاقات (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٩؛ ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩)وهذا التعدد هو الذي يفسر قدرة قم على الاستمرار بوصفها مدينة مذهبية وعلمية في الوقت نفسه. فالفائض الزراعي يوفّر شرط البقاء، والطريق يفتح باب السوق، والسفتجة تكشف إمكان انتقال القيمة، ثم يأتي المال الإمامي والزيارة ليعيدا توجيه جزء من الفائض في قنوات دينية واجتماعية. ومن هنا يصعب الفصل بين "الاقتصاد اليومي" و"الاقتصاد الرمزي" في حالة قم؛ لأن كليهما يتغذى من الآخر ويقويه في الآن نفسه.ويُضاف إلى ذلك أن قم، بحسب Lambton، لم تكن مدينةً مفصولةً عن ريفها إداريًا أو هوياتيًا، بل مركزًا يحمل اسم الإقليم نفسه. ولهذا فإن تفاعل الفائض الزراعي مع رأس المال الرمزي لا يجري في فراغ عمراني، بل في مجال حضري–ريفي متصل تستطيع فيه الأرض والطريق والديوان والزيارة أن تتغذى من بعضها بعضًا ضمن وحدة تاريخية واحدة (Lambton, 1990, p. 322; Lambton, 1948, p. 593).

النتائج

١. أثبتت الدراسة أن قم حتى نهاية القرن الرابع الهجري كانت مدينةً ذات قاعدة ريفية–حضرية متماسكة، لا مركزًا مذهبيًا منفصلًا عن شروطه المادية.

٢. أظهرت الجغرافيا الإقليمية أن قم كانت واقعة على مسلك معروف في إقليم الجبل، وأن موقعها بين ساوة وكاشان أسهم في منحها وظيفة تبادلية وخدمية تتجاوز حدود الاستهلاك المحلي (الاصطخري، ١٩٢٧، ص١٩٧).

٣. بين وصف الاصطخري للمدينة أنها خصبة وأن بساتينها تُسقى على السواني أن اقتصاد قم لم يكن اقتصاد مطر عارض، بل اقتصاد ماء منظم واستثمار بستاني معتبر (الاصطخري، ١٩٢٧، ص٢٠١).

٤. كشفت نصوص "تاريخ قم" أن المياه كانت تُساق إلى الضياع والمزارع والبساتين، وأن حقوق الانتفاع بها كانت تدخل الديوان وتباع وتُشترى وتُحال، الأمر الذي يجعل الري عنصرًا مؤسسيًا في الاقتصاد القمي (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٢٩؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٢).

٥. أثبت خبر الطواحين أن قم امتلكت بنية تحويل للغلة الزراعية، وأن استمرار إنشاء الطواحين حتى سنة ٣٧١هـ يدل على حيوية الاستثمار في هذا القطاع (القمي، ١٣٨٥ش، ص١٦٣–١٦٤).

٦. دلّت صور الخراج وتثبيت المال واللغة الدفترية في "تاريخ قم" على أن اقتصاد قم كان قابلًا للقياس والتقنين والاحتجاج الإداري، لا مجرد اقتصاد إنتاج أولي غير مضبوط (القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٠–٣٣١؛ القمي، ١٣٨٥ش، ص٣٣٦؛ Lambton, 1948, p. 593).

٧. كشفت رواية السفتجة في "الكافي" عن معرفة عملية بأداة تحويل مالي بين الأمصار، بما يدل على اندماج قم في فضاء تبادل يتجاوز حدودها المحلية (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٥٢١–٥٢٢).

٨. أظهر خبر وفود قم والجبال بالأموال إلى الإمام، ثم حملها بعد ذلك إلى بغداد إلى النواب المنصوبين، أن المال الإمامي كان يتحرك عبر قنوات دورية منظمة قائمة على الثقة والوكالة (الصدوق، ١٣٩٥ق، ص٤٧٧–٤٧٩).

٩. دلّت روايات فضل زيارة فاطمة بنت موسى في "كامل الزيارات" و"عيون أخبار الرضا" على أن قم امتلكت قبل نهاية القرن الرابع الهجري باعثًا رمزيًا ثابتًا للحركة نحوها، الأمر الذي يسمح بالحديث عن نواة مبكرة لاقتصاد الزيارة، من غير إفراط في تقدير حجمه الكمي (ابن قولويه القمي، ١٤١٧هـ، ص٥٣٦؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٩٩).

١٠. خلص البحث إلى أن أنسب قراءة لاقتصاد قم هي القراءة التي تجمع بين الزراعة والري والطحن والجباية والطريق والتحويل المالي والمال الإمامي والزيارة ضمن بنية واحدة، لا القراءة التي تفصل هذه العناصر فصلًا مصطنعًا.

التوصيات

١. إعداد دراسة مستقلة عن نظام المياه في قم اعتمادًا على جميع المواضع المائية في "تاريخ قم"، لأن المادة المتاحة تكفي وحدها لبحث متخصص في تاريخ الإدارة البيئية والحقوق المائية.

٢. التوسع في فحص نصوص الوكالة الإمامية والرجال والطبقات للعثور على أخبار أخرى عن الوكلاء والجباة والوسطاء بين قم وبغداد والري والكوفة.

٣. اعتماد معيار ثابت في الدراسات المقبلة يميز بين الصفحة المتحققة والصفحة المنقولة، مع إرفاق تقرير تحقق مستقل عند كتابة البحوث التي تقوم على النصوص التراثية.

٤. تشجيع البحوث المقارنة بين قم وغيرها من المدن الإمامية المبكرة من أجل رصد أوجه التشابه والاختلاف في العلاقة بين الفائض الزراعي ورأس المال المذهبي.

٥. العناية ببناء قواعد بيانات رقمية للمواضع الاقتصادية في المصادر الإمامية والمحلية، بحيث تُسجل فيها النصوص والصفحات والطبعات، وتُسهّل على الباحثين اللاحقين التحقق والاستعمال.

٦. إعادة قراءة المشاهد والمزارات في التاريخ الإمامي المبكر من زاوية الاقتصاد الاجتماعي والخدمات والطلب على الطريق، بعيدًا عن الاقتصار على البعد الفضائلي المجرد.

الاستنتاجات

لا تعيد الاستنتاجات النهائية تكرار النتائج بقدر ما تحاول رفعها إلى مستوى الدلالة الكلية. فأول ما تكشفه المادة الموثقة أن قم تمثل مثالًا واضحًا على أن التشيع المبكر لم يتمدد في فراغ اجتماعي، بل في بيئات استطاعت أن توائم بين الإنتاج والإدارة والثقة والرمز. ومن ثم فإن كتابة التاريخ الاقتصادي لقم ليست بحثًا فرعيًا في هامش المدينة، بل إعادة صياغة لسؤال أكثر عمقًا: كيف أمكن للمجال الاقتصادي أن يحمل المجال المذهبي ويمنحه شروط الاستمرار؟

والاستنتاج الثاني أن الروايات الإمامية، عند قراءتها بوصفها نصوصًا اجتماعية أيضًا، تمنح الباحث مادة لا تقل قيمة عن الجغرافيا والجباية؛ فهي تحفظ لنا خبر السفتجة، وحمل الأموال، وفضل الزيارة، وكلها أخبار تبدو للوهلة الأولى مذهبية أو أخلاقية، لكنها تكشف في العمق عن آليات مالٍ وثقةٍ وحركة. وبذلك يفتح هذا البحث بابًا منهجيًا أوسع لإعادة توظيف المتون الإمامية في تاريخ الاجتماع والاقتصاد، لا في تاريخ العقيدة فقط.

أما الاستنتاج الثالث فهو أن المال في قم لم يكن مالًا زراعيًا أو تجاريًا فحسب، بل كان أيضًا مالًا ذا وجهة رمزية: يُجمع، ويُرسل، ويُتحقق من مستحقه، ويُعاد توزيعه داخل بنية الوكالة، كما أن الزيارة كانت قادرة على اجتذاب الحركة البشرية وإنتاج منافع مادية، ولو على نطاق ما يزال محدودًا في النصوص المتاحة. وهذا التداخل بين المال المادي والمال الرمزي هو أحد أهم خصائص المدينة القمية في أفق القرن الرابع.

وأخيرًا، فإن قيمة هذا البحث لا تقوم فقط على ما أثبته من نتائج، بل على الطريقة التي أثبتها بها. فالصرامة في التحقق من الصفحات ليست قيدًا على التفكير، بل شرط لإنتاج حجة يمكن البناء عليها. وكلما ازداد هذا النوع من البحوث التزامًا بالصفحة الموثقة، صار تاريخ المدن الإسلامية المبكرة أقل تعرضًا للتكرار والتضخيم، وأكثر قابلية للمراجعة العلمية والنشر الرصين.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن قم حتى نهاية القرن الرابع الهجري كانت مدينةً ذات اقتصاد ريفي–حضري منظم، وأن صعودها الإمامي لم ينفصل عن بنيتها الزراعية والجبائية والاتصالية. كما يبرهن الجمع بين الروايات الإمامية والنص المحلي والجغرافيا الإقليمية على أن المدينة كانت تُنتج فائضها المادي وتعيد توجيه جزء منه عبر قنوات الثقة والوكالة والزيارة. وعليه فإن فهم قم بوصفها مجالًا اقتصاديًا–مذهبيًا متداخلًا يقدّم قراءة أكثر اتزانًا لتاريخها المبكر.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الأولية

- ابن قولويه القمي، جعفر بن محمد. كامل الزيارات. تحقيق الشيخ جواد القيومي، ط١، قم: مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.

- الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. المسالك والممالك. ليدن: مطبعة بريل، ١٩٢٧.
- الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. كمال الدين وتمام النعمة. طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٥ق.
- الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. عيون أخبار الرضا. تصحيح وتعليق وتقديم الشيخ حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ.
- القمي، حسن بن محمد بن الحسن. تاريخ قم. ترجمة تاج الدين حسن بن علي بن حسن بن عبدالملك القمي، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٣٨٥ش.
- الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي. طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧هـ.
- المقدسي، محمد بن أحمد شمس الدين. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. الطبعة الثانية، ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٦.

ثانيًا: الدراسات الحديثة والمساندة

-الكطراني، عبد المناف عزيز بحر؛ رجه، آلاء حماد. «الحياة الاقتصادية في مدينة قم خلال العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م): دراسة تاريخية». مجلة الآداب، جامعة بغداد، ٢(١٣٦)، ٢٠٢١، ص١٢٧-١٤٦. DOI: 10.31973/aj.v2i136.1280.

-الكطراني، عبد المناف عزيز بحر؛ رجه، آلاء حماد. «الحياة الثقافية والعلمية في مدينة قم خلال العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٤٩-١٢٥٨م): دراسة تاريخية». مجلة الآداب، جامعة بغداد، ٣(١٣٧)، ٢٠٢١، ص١٩٣-٢١٨. DOI: 10.31973/aj.v3i137.1670.

-الصراف، علي زهير هاشم. التشيع في بلاد فارس: الجذور العربية للأشعريين القميين. بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٥.

- Drechsler, Andreas. Die Geschichte der Stadt Qom im Mittelalter (650-1350): politische und wirtschaftliche Aspekte. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1999.

- Kuran, Timur. "The Logic of Financial Westernization in the Middle East." Journal of Economic Behavior & Organization, 56(4), 2005, pp. 593-615.

- Lambton, A. K. S. "An Account of the Tarikhi Qumm." Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 12(2), 1948, pp. 586-596.

- Lambton, A. K. S. "Qum: the evolution of a medieval city." Journal of the Royal Asiatic Society, 122(2), 1990, pp. 322-339.

- Modarressi, Hossein. Crisis and Consolidation in the Formative Period of Shi'ite Islam: Abu Ja'far Ibn Qiba al-Razi and His Contribution to Imamite Shi'ite Thought. Princeton: Darwin Press, 1993.

- Newman, Andrew J. The Formative Period of Twelver Shi'ism: Hadith as Discourse Between Qum and Baghdad. Richmond, Surrey: Curzon Press, 2000.

- Takim, Liyakat N. The Heirs of the Prophet: Charisma and Religious Authority in Shi'ite Islam. Albany: SUNY Press, 2006.

- Pourshariati, Parvaneh. "Local Historiography in Early Medieval Iran and the Tārīkh-i Bayhaq." Iranian Studies, 33(1-2), 2000, pp. 133-164. DOI: 10.1080/00210860008701979.

- Pourshariati, Parvaneh. "Local Histories of Khurāsān and the Pattern of Arab Settlement." Studia Iranica, 27(1), 1998, pp. 41-81. DOI: 10.2143/SI.27.1.2003935.

- Meisami, Julie Scott. Persian Historiography to the End of the Twelfth Century. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007.

- Rosenthal, Franz. A History of Muslim Historiography. 2nd rev. ed. Leiden: E. J. Brill, 1968.